

الخبر:

بعد الولايات المتحدة، أعلنت كندا وأستراليا وإيطاليا وبريطانيا وفنلندا وألمانيا تعليق تمويلها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) إثر اتهامات صادرة عن سلطات الاحتلال أن موظفين في هذه المنظمة التابعة للأمم المتحدة قد يكونون ضالعين في هجوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 (طوفان الأقصى).

التعليق:

يستمر أعداء الإسلام في إثبات أن ملة الكفر واحدة لا تتغير ولا تتبدل؛ فهم يصمّون أذانهم ويغلقون عيونهم عن حملة الإبادة الجماعية المستمرة في غزة منذ أكثر من ١١٠ أيام. وهم يتعاملون مع القهر والظلم والعدوان بأنه حق لكيان يهود في الدفاع عن نفسه، بينما مقاومة أهل فلسطين لهذا العدوان إرهاب وأعمال بغيضة تستحق العقاب بكل الأشكال من قتل وتشريد ودمار وتهجير، ومنع لتوصيل المساعدات والمعونات لأهل غزة وأطفالها، حتى وصل الأمر إلى وكالة الغوث (الأونروا) التي عليها حسب ادعائهم الدفاع عن حقوق اللاجئين الذين تمثلهم، مع أنها أصلا منظمات دولية لا تعمل لصالحهم.

مرة تلو مرة يتضح أكثر دور المنظمات الدولية المشبوهة، والتي تدّعي بأنها موجودة لمساعدة أهل فلسطين في شتى المجالات، فهي تُناصر الظالم وتقف معه ضد المظلوم، فقد بقيت صامته عندما تعرضت مقرات الأونروا وموظفوها ومراكز النزوح، وآخرها مركز الصناعة في خان يونس والذي تم تحديده كملجأ آمن لآلاف السكان، للقصف من جيش الاحتلال، ولم تصدر أية بيانات أو مواقف صريحة تتهم اليهود فيها بالإرهاب والهجمات البغيضة!! بينما الآن توقف مساعداتها للاجئين والمهجرين بحجة دعم بعض موظفيها لـ(الإرهاب) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وكذلك ازدواجية المعايير عندهم؛ حيث يطالبون بالإفراج عن الأسرى المحتجزين لدى المقاومة، وهذا ليس من صلاحياتهم أو دورهم، بينما في الوقت نفسه لا يذكرون آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون العدو الذين يعيشون ظروف اعتقال غير إنسانية!

لقد كان الأجدر بوكالة الغوث (الأونروا) ألا تخضع للابتزاز من الدول الداعمة للإرهاب اليهودي وتنتهي عقود العمل مع عدد من موظفيها الفلسطينيين، بل وجب - بناء على دورها المزعوم - أن تقف إلى جانب اللاجئين حتى يعودوا إلى ديارهم وبلادهم التي اغتصبها منهم ذلك العدو المحتل الذي يقفون معه ضدهم، وأن تستنكر على الأقل مجازر الاحتلال ضد الناس العزل.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

مسلمة الشامي (أم صهيب)